

Distr.: General  
10 December 2010  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/642) التي أبلغتُ فيها رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة وإلى رده المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/643)، الذي أحاط فيه علماً بعزمي مواصلة أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة بتمويلٍ من الميزانية العادية. ومن هذا المنطلق عينه، وبموجب هذه الرسالة، أود إطلاعكم على آخر ما حققته اللجنة المختلطة من إنجازات وما اضطلعت به من أنشطة.

فكما تعلمون، أنشأت الأمم المتحدة اللجنة المختلطة من أجل تيسير تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الحدودي بين الكامبيرون ونيجيريا. وما برحت من خلال مساعي الحميدة وبدعمٍ من الأمانة العامة للأمم المتحدة أوصل تسهيل تنفيذ هذا القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية.

وتشمل ولاية اللجنة المختلطة تقديم الدعم لترسيم الحدود البرية وتعيين الحدود البحرية وتسهيل الانسحاب ونقل السلطة على طول الحدود ومعالجة أوضاع السكان المتضررين وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة. وتشمل الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤) وفي شبه جزيرة باكاسي (بداية الانسحاب ونقل السلطة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦) واكتمال العملية في آب/أغسطس ٢٠٠٨)، وترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو ٢٠٠٧). وخلال عام ٢٠١٠، تمكنت اللجنة المختلطة من مواصلة تيسير هذه العملية بشكل سلس وسلمي، بما في ذلك المساعدة على إبقاء الحوار وقنوات الاتصال مفتوحة بين البلدين. وفي ما يلي بعض الأنشطة التي مدّها فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة بالسند الموضوعي والتقني واللوجستي.



في ما يتعلق بترسيم الحدود البرية التي يُقدَّر طولها بـ ١ ٩٥٠ كيلومترا، شهد عام ٢٠١٠ إحراز المزيد من التقدّم في إجراء التقييم الميداني؛ فقد اتّفقت الكاميرون ونيجيريا الآن على ترسيم ١ ٤٦٦ كيلومترا. ولا يندرج ضمن هذه المسافة خط إضافي بطول ٩٥ كيلومترا يجري حاليا تقييمه. بيد أنّ التقدّم أخذ يتباطأ بسبب التضاريس التي أصبحت أكثر وعورة ونظرا للاجتماعات غير المنتظمة بين الطرفين، مما جعل اللجنة المختلطة تواجه تأخيرات في اتخاذ قراراتها.

وشهدت نسبة إنجاز عقود ترسيم الحدود، المموّلة بموارد من خارج الميزانية، زيادة خلال عام ٢٠١٠. وكان هدف المقاول المكلف بمسح التحكّم الأرضي هو تصحيح الصور الساتلية لمواءمتها مع الإحداثيات الأرضية الفعلية. وقد تم الانتهاء من الأعمال الميدانية ضمن ذلك العقد ومن تنظيم حلقة عمل لبناء قدرات تقنيين من الكاميرون ونيجيريا. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، واصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنشطة الترسيم وينصب بذلك ٣٧٨ من الأعمدة الحدودية على طول قسم أول من الحدود البرية ينطلق من بحيرة تشاد.

وواجه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عددا من العراقيل منها النقص في تقديم المواصفات التقنية الخاصة بمواقع نصب الأعمدة والحوادث الأمنية ذات الصلة بالمجتمعات المحلية المقيمة على الحدود، مما حال دون بلوغه الهدف المنشود المتمثل في نصب ٧٠٠ عمود ضمن اتفاق المشروع الخاص بهذا القسم الأول من الحدود البرية.

وفيما يتعلق بالحدود البحرية، اتفقت الكاميرون ونيجيريا في عام ٢٠١٠ على "بند موارد" يتناول مسألة حقوق النفط والغاز المتداخلة بين حدودهما المشتركة. ويوفّر هذا البند، الذي يمهد السبيل أمام إجراء تعاون عبر الحدود لاستغلال النفط والغاز، الأساس الذي ستعتمد عليه الحكومتان في التوصل إلى اتفاق يغطي جميع جوانب عمليات التنقيب عن المواد الهيدروكربونية واستغلالها. واتفق الطرفان أيضا على بند يتعلق بمنشآت النفط والغاز ومناطق السلامة، وعلى التحكيم الصناعي كأسلوب مفضّل في حلّ النزاعات.

وخلصت تقارير المراقبين المدنيين التابعين للأمم المتحدة الذين يرصدون الوضع على طول الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي إلى أنّ الوضع السائد لا يزال سلميا.

وواصلت لجنة المتابعة، المنشأة عملا باتفاق غرينتري الموقع في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عملها عقب النقل النهائي من نيجيريا إلى الكاميرون للسلطة في "المنطقة" المتبقية من شبه جزيرة باكاسي في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وفي عام ٢٠١٠، سبقت الاجتماعين اللذين عقدهما لجنة المتابعة (كلاهما في جنيف يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه ويومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر) زيارات قام بها مراقبون إلى باكاسي. وأشارت اللجنة إلى الجهود المبذولة لتوعية السكان بقواعد ولوائح صيد الأسماك وكذلك باستغلال الخشب والمسائل الأمنية، وإلى ما أعربت عنه السلطات الكاميرونية من استعداد للتحقيق في الحوادث المزعومة التي أُبلغت بها.

وفي عام ٢٠١٠، واصلت اللجنة المختلطة دعم وضع تدابير لبناء الثقة من أجل ضمان أمن السكان المتضررين ورفاههم، ولتشجيع مبادرات تعزيز الثقة بين الحكومتين والشعبين.

ويطلب من الطرفين، أجرى ممثلي الخاص مناقشات مع المنسقين المقيمين في الكاميرون ونيجيريا لاستعراض إطار تقييم التنمية لدى البلدين وذلك بغية مراعاة برامج بناء الثقة والتنمية عبر الحدود. وهذا من شأنه أن يفرضي إلى وضع استراتيجية مشتركة يقودها ويملكها الطرفان، ومقترحات برامج مشتركة ستعرض على كلا الحكومتين في عام ٢٠١١.

ورغم أنه من الصعب التنبؤ بموعد محددٍ لاكتمال أنشطة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، فإنه المرجح أن تكتمل أنشطة ترسيم الحدود بحلول عام ٢٠١٥. لكن احترام هذا الموعد النهائي سيتوقف على (أ) مدى قدرة الطرفين على التوصل إلى اتفاق بشأن جميع مجالات الخلاف (ب) ومدى النجاح الذي ستحققه اللجنة المختلطة في تعبئة التمويل الإضافي اللازم من خارج الميزانية لإنجاز أعمال ترسيم الحدود.

وبعد عام ٢٠١١، ستكون اللجنة المختلطة بتنفيذ الأنشطة التالية قد فرغت من أعمالها:

- (أ) مساعدة الطرفين في معالجة بقية مجالات الخلاف الناشئة عن التقييم الميداني؛
- (ب) تنسيق عقود ترسيم الحدود والتصديق عليها، بما في ذلك الانتهاء من نصب الأعمدة ومن جميع ما تبقى من أنشطة ترسيم الحدود البرية بحلول عام ٢٠١٤؛
- (ج) متابعة ودعم أنشطة لجنة حوض بحيرة تشاد ومجلس تعاون خليج غينيا؛
- (د) تشجيع التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري على حقول النفط والغاز المتداخلة الحدود، والرصد الأمني المشترك على طول الحدود البرية؛
- (هـ) تنفيذ استراتيجيات للانسحاب بتسليم أنشطة اللجنة المختلطة إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل دون الإقليمية؛

(و) القيام، عملاً باتفاق غرينتري وعبر لجنة المتابعة، برصد الوضع في "المنطقة" من شبه جزيرة باكاسي خلال ما تبقى من فترة الخمس سنوات الانتقالية (من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣) التي سيكون المقيمون النيجيريون أثناءها محلّ حماية خاصة.

وأود أن أؤكد على أنه حتى عام ٢٠٠٣ كانت اللجنة المختلطة مموّلة بالكامل من خارج الميزانية. وما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، مُولّت أنشطة اللجنة المختلطة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقدمت حكومات كل من أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل والسويد وكندا والنرويج والنمسا دعماً عينياً للعمل الموضوعي والتقني الذي تقوم به اللجنة المختلطة (خبراء عسكريون وقانونيون)، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي الذي قدمته حكومتا الكاميرون ونيجيريا والتبرعات المقدمة من هذين البلدين وكذلك من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي إلى الصندوق الاستئماني لأنشطة ترسيم الحدود.

ونظراً لفعالية تكلفة هذه البعثة وللمهام الهامة المتبقية في هذه المرحلة للمساعدة في دفع التنفيذ السلمي لقرار محكمة العدل الدولية، أعتزم أن أطلب رصد موارد من الميزانية العادية للجنة المختلطة وذلك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وسأغدو ممتناً لو عملتم على لفت انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون